

التنمية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

أ. سعيداني محمد السعيد، جامعة غرداية، الجزائر

أ. بكاي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر

ملخص:

تناقش الدراسة أبعاد التنمية في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، هذا الأخير الذي يعرف عدة خصائص ومميزات تفتقر إليها معظم الاقتصاديات الحالية، لهذا تعالج الورقة خصوصيات التنمية في الاقتصاد الإسلامي ضمن المحاور التالية: المحور الأول مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟، المحور الثاني انطلاق التنمية في أهم النظريات الاقتصادية الوضعية، المحور الثالث منهج التنمية في الاقتصاد الإسلامي وخصوصيته، المحور الرابع الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الاقتصاد الوضعي، الاقتصادي الإسلامي.

Abstract:

This study discusses the dimensions of development in the conventional economy and the Islamic economy, the latter which defines several characteristics that most of the current economies lack. The paper addresses the specificities of development in the Islamic economy in the following axes: The first axis the

concept of economic development: does it have a particularity in the Islamic economy? The second axis is the development debut in the most important economic theories. The third axis is the development approach in the Islamic economy and its specificity. The fourth axis is the difference between the Islamic economic and conventional economy .

Keywords: Development, conventional economy, Islamic economics.

مقدمة:

يُشكّل البحث عن التنمية الإقتصادية الهاجس الأول الذي يشغل بال واضعي الخطط التنموية في البلدان المتخلفة ، وفكرياً بال الباحثين في مجال إقتصاد التنمية الذين تخضت أبحاثهم عن إقتراح العديد من النظريات الوضعية التي تتصور المسار الأمثل لتحقيق الإنطلاق المنشود.

من ناحية أخرى فإن فشل هذه الدول في تجاوز التخلف الذي ظل يطال مجتمعاتها باتباع المناهج الوضعية المستوردة، والتي لم تفشل فقط في إخراجها من الفقر، بل وكانت فوق ذلك سبباً في تعميق هذا الفقر وتعاضم حدته، وهذا يدفع بقوة إلى التفكير في البديل الذي يطرحه الإقتصاد الإسلامي في المنهج الذي يتصوره للتنمية كمنخرج يحقق لهذه الدول إنطلاق التنمية بأسلوب يختلف جذرياً في منطلقاته الفكرية ورؤيته للأشياء عن الطرح الوضعي شرقه وغربه.

هدف الورقة البحث في إشكالية التنمية الإقتصادية من خلال المقارنة بين الطرح الذي قدمته النظريات الإقتصادية الوضعية والطرح الذي يقدمه الإقتصاد الإسلامي، في سبيل الإجابة على الإشكالية التالية:

ما الخصوصية التي تميز الإقتصاد الإسلامي في تصوره لإنطلاق التنمية بالدول النامية عن النظريات الإقتصادية الوضعية؟

محاور معالجة الموضوع:

I - مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟

II - إنطلاق التنمية في أهم النظريات الاقتصادية الوضعية.

III - منهج التنمية في الاقتصاد الإسلامي وخصائصه.

IV - الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي.

I - مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟

التنمية لغةً: من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحاً: اختلف الاقتصاديون كثيراً حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور إبراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقاً من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازدياداً في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد - مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك - يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي، ويشير أيضاً إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، العمل...) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة،... إلخ¹.

وقد اعتمد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المفهوم الأخير، حيث شكلت هذه المقاربة موضع اهتمام للهيئات الدولية التي اعتبرت المجالات: الفقر، البطالة، نوعية الحياة، المرأة، التعليم،

الصحة،... إنخ الإطار الحيوي الذي ينبغي أن تقاس على أساسه التنمية المحققة في الدول، و تم إصدار أول تقرير يتناول هذه الجوانب في تقرير التنمية البشرية " *Rapport sur le Développement Humain RDH* " عن الأمم المتحدة *PNUD* سنة 1990 م بمساهمة أمارتيا و الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق " *Mahbub ul Haq* "، ثم في تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1991 م، و قد تأكدت أهمية هذه المجالات مع الأزمة المالية الشرق آسيوية في نهاية الألفية [1997 م - 1998 م] و أزمة الأرجنتين 2001 م و في تقرير البنك الدولي " *le développement dans le monde* " 2003 م فقد اعتبر التنمية الحل للمشكلة الكونية *Problèmes globaux/planétaire*، ومَدخلًا للتعاون الدولي " *la formation d'un nouvel espace d'action collective* "، هذا المدخل الذي نتج عنه ولادة الأهداف الدولية للتنمية التي تضمنها تقرير "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية" سنة 1995 م في سبعة أهداف عُرِفَت آنذاك بالأهداف الدولية للتنمية، أما الهدف الثامن فقد ظهر في قرار الأمم المتحدة رقم 2155 "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" الذي شمل مجالات عديدة كالسلام العالمي، الفقر، البيئة، الديمقراطية،... و تم الإعلان عن هذه الأهداف المنتظر تحقيقها لغاية 2015 م في مؤتمر "قمة الألفية" المنعقد في مقر الأمم المتحدة ب نيويورك بتاريخ 2000/09/07 م بمشاركة 191 دولة².

وفي الإسلام تُعالج ظاهرة التنمية كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغةً واصطلاحاً الزيادة والنماء المزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزي من الله تعالى، وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله "يحقق الله الربا ويربي الصدقات" صدق الله العظيم.

يعرف الإسلام التنمية بأنها: " عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من

الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أي نوع من أنواع التبعية"³، إذ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ (البقرة:30)، وهذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث وإضاعة الوقت فيما لا ينفع: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة:36)، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون:115).

ويتضح من ذلك أن مفهوم التنمية والنمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات إقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمراً للبيئة ولنسيج المجتمع⁴.

II- انطلاق التنمية في أهم النظريات الاقتصادية الوضعية:

ظهرت نظريات التنمية كتطبيقات عملية للفكر الاقتصادي وكاتجاه محوري في بناء استراتيجيات التنمية، حيث تنقسم إلى⁵:

1- نظريات النمو المتوازن: *balanced growth theory*

تعتبر هذه النظريات أولى نماذج التنمية التي ظهرت في عقد الأربعينيات و الخمسينيات من القرن الماضي، و تضم نظريتين أساسيتين: نظرية الدفعة القوية و الحلقة المفرغة للفقير.

أولاً: نظرية الدفعة القوية لـ روزنشتاين رودان *big push theory- rosenstein rodan*

تنطلق هذه النظرية ذات الأصول الكينزية و النيوكينزية من فرضية مفادها أنه طالما أن البلدان النامية تعاني نقصاً في الطلب المحلي الكلي فإن من شأن البرامج التنموية واسعة النطاق أن تخلق طلباً بحيث يصبح إنتاج المشروعات في مختلف القطاعات مجدياً، فالتوازن *Léquilibre*

الذي تحدث عنه النظرية هو نمو كل صناعة بمعدل يتلاءم مع مرونة الطلب القومية على مخرجات هذه الصناعة⁶، فالنمو المتوازن إذن هو ذلك التوسع المتزامن الذي يحدث في جميع القطاعات لتفادي الاختناقات التنموية بين مختلف سلاسل الإنتاج القومية و السماح للأثر الانتشاري للنمو بالانتقال من قطاع لآخر⁷، يقول نيركسه: "إن القيود التي يفرضها السوق في صورته القديمة تمنع المنظم من القيام باستثمارات هامة، إذ ذاك حيث يمكن للمبادلة الفردية أن تفشل، فإن حزمة واسعة من الاستثمارات في فروع الاقتصاد المختلفة يمكن أن تبلغ النجاح لأن الاستثمارات تساند بعضها بعضاً"⁸.

ثانياً: نظرية الحلقة المفرغة للفقر *Vicious Circles theory*

يفسر الاقتصادي الأمريكي نيركسه *ragnar nurkse* (1907 م - 1959 م) في كتابه "Les problèmes de la formation du capitale dans les pays sous-développés" سنة 1953 م النظم الاقتصادية المتخلفة بأنها نظم تكون من عناصر ذات التفاعل الدائري المتبادل فيما بينها، يفضي هذا التفاعل في النهاية إلى العودة دائماً إلى نقطة البداية و هي التخلف، و بذلك يكون التخلف نظام مستقل مغلق يدور في مجموعات محكمة من الحلقات المفرغة تعمل على إعادة إنتاج التخلف و تكريسه، و يُقر نيركسه بأن الدول الفقيرة ستظل كذلك لكون إنخفاض الدخل هو سبب استمرار الفقر.

2- نظريات النمو غير المتوازن *unbalanced growth theory*

تستند هذه النظريات في رفضها لنظريات النمو المتوازن إلى حجة أنه لم يسبق للتاريخ الاقتصادي أن عرف نمواً اقتصادياً في أي مجتمع كان على النهج الذي تفترضه تلك النظريات، و تضم نظريات النمو غير المتوازن ثلاثة نظريات هي:

أولاً: نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو *Growth poles theory - François Perroux*

ظهرت هذه النظرية تحت عدة مسميات "espace homogène" لدى الاقتصادي النيوكلاسيكي *J.H. Von Thunen* و "espace polarisé" لدى الفرنسي فرانسوا بيرو في مؤلفه: "note sur la nation de pole de croissance" سنة 1955 م و التي تمت محاولة تطويرها من

قبل سمير أمين Samir Amine في نظريته "centre-périphérie"⁹، و تهدف نظرية ييرو إلى محاولة إيجاد مناطق لها مجموعة من المقومات التي تمكنها من أن تصبح مناطق رائدة، والصناعات الموطنة داخلها سيتجاوز تأثيرها حدود المنطقة إلى باقي المناطق الأخرى، و سينشأ عن وجود عدة أقطاب جغرافية نمو اقتصادي يمس جميع المناطق لكن بنسب متفاوتة مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة لضمان عدالة توزيع النمو بين مختلف المناطق، و قد أستخدمت هذه النظرية لحل المشاكل الجهوية التي تعرفها الدول النامية و لأهمية العنصر الجغرافي في عملية التخطيط الإقتصادي.

ثانياً: نظرية الصناعات المحركة لـ أ. هيرشمان Industries motrices theory - A. Herschman

على عكس فرانسوا ييرو الذي إهتم بتوزيع عوامل الإنتاج على المناطق الجغرافية التي قد تتفاوت أهميتها في العملية التنموية، فإن هيرشمان ركز على الصناعات القائمة leading sectors التي لها أثر حاسم في تحفيز الدخل القومي، و بالتالي أعطى أولوية الإستثمار في الصناعات التي تتميز فيها الدول النامية بميزة مطلقة أو نسبية، و بدعم نمو هذه الصناعات فإنها ستجبر الصناعات الأخرى على النمو الأمر الذي سينقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أعلى محدثة بذلك زيادة في الدخل، كما أن حالة اللاتوازن الجديدة ستولد قوى تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، و هكذا يؤكد هيرشمان على أهمية الاختلال التوازني طويل الأجل في العملية التنموية باعتباره عمود النمو الاقتصادي¹⁰.

من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية هيرشمان إهمال دور التخطيط الشامل للنشاط الإقتصادي نتيجة التركيز على بعض الصناعات، و افتراض الاتجاه الإيجابي للصناعات المحفزة نحو النمو اللانهائي في الزمن، و عدم تحديد مستوى الاختلال الأمثل الذي يسمح بالتحريض نحو التنمية.

ثالثاً: نظرية الصناعات المصنعة لـ جيرار دو برنيس -g. les industries industrialisées

Bernis

يركز جيرار على نوع خاص من الصناعات الثقيلة أسماها بـ "الصناعات المصنعة" التي تتمثل وظيفتها في إحداث تغييرات بنيوية في مصفوفة العلاقات الاقتصادية بين مختلف القطاعات باستخدام الوسائل التقنية الحديثة لرفع إنتاجيتها، وتبرر النظرية أهمية هذه الصناعات من حيث أن تركيز الإستثمارات في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية يُسهل عملية التحكم والإستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية، و ما على الدول النامية إلا الإختيار السليم للقطاعات النشطة في خلق أوضاع عدم التوازن المحرّضة لحركة الإقتصاد، كما يرى جيرار أن التحولات البنيوية الإقتصادية ستعكس على البنية الإجتماعية بما يؤدي إلى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها، وللقيام بهذا الدور فإنها يجب أن¹¹:-

(1) - تساهم تلك الصناعات بنسبة كبيرة في الإقتصاد الوطني؛

(2) - أن تكون مستقلة عن مصادر التمويل و مراكز التصنيع الخارجية؛

(3) - وجود صناعات خلفية تستخدم مخرجاتها كمدخلات لها.

3- نظرية المراحل الخطية لـ روستو - the stages of economic growth

Rostow

تعد أشهر النظريات السوسيو إقتصادية في التنمية و التي عرضها الإقتصادي الأمريكي والت وبتمان روستو walt Whitman rostow (1916 م - 2003 م) سنة 1956 م في كتابه "the stages of economic growth"¹²، فهو يرى أن التنمية ممكنة متى ما وعت الدول النامية بالأسباب و الوسائل التي تنقلها ما بين المستويات المختلفة للتنمية، و قد آمن روستو بضرورة وجود القطاعات الرائدة التي قسمها إلى ثلاثة أصناف: قطاعات ذات نمو رئيسي و قطاعات ذات نمو متكامل و قطاعات ذات نمو مشتق، بينما قسم التنمية إلى 05 مراحل خطية ذات ثابع زمني تميز فيما بينها حسب درجة نمو قوى الإنتاج، هذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي *Traditional society*

في هذه المرحلة يكون المجتمع يتميز باستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج و ضالة الإيدار و عدم كفايته لتغطية الأصول الرأسمالية، كما يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في تحقيق الإكتفاء الذاتي للمجتمع.

ثانياً: مرحلة الإستعداد للإنتلاق *Precondition for take-off*

تعرف هذه المرحلة تطور دور الدولة بالإهتمام بالبيئة العامة للإستثمار و التمويل، وظهور الطبقة المفكرة من فئة المنظمين المخترعين التي تعمل على توليد التراكم التكنولوجي الذي يلعب دوره الهام في التحول القطاعي بالإتجاه نحو الصناعة، و نتيجة لطول الصراع الطبقي لتقبل هذا التحول فقد قدرها روستو ب 100 سنة.

ثالثاً: مرحلة الإنتلاق *Take-off period*

يعتبرها روستو المرحلة المفصلية في تطور المجتمع الذي يشهد خلالها تحولاً جذرياً نتيجة التغيرات البنوية التي تصيب هيكله الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي مما يجعل عملية النمو تحدث بطريقة تلقائية، و ظهور صناعات حديثة كلية تنمو بمعدلات سريعة و تحقق أرباح معتبرة يمكن إستثمارها في قطاعات أخرى مما ينتج عنها توسع سوقي كبير، يتراوح معدل الإستثمار معها ما بين 05 % إلى 10 % من الناتج القومي الصافي مع إرتفاع الإنتاجية الحدية للعمالة والأجور، و قد حدد روستو المدى الزمني لهذه المرحلة في 20 إلى 30 سنة¹³.

رابعاً: مرحلة النضج *Maturity stage*

يتجه النظام الإقتصادي للمجتمع نحو الإزدهار و النضوج و التنوع الصناعي بإنتشار طبقة المدراء و المسيرين و الإستخدام الأمثل لموارده، و تكوين الفوائض السلعية التي تمكنه من السيطرة على حصة تنافسية من الإقتصاد الدولي تسمح له بإستيراد سلع الرفاهية و يميل هيكل القوى العاملة نحو التخصص الوظيفي نتيجة التقدم التقني، تتراوح خلالها معدلات الإستثمار بين [10 % - 20 %]، و قد حددها روستو زمنياً ب 60 سنة.

خامساً: مرحلة الإستهلاك الوفير *Age of high mass consumption*

يصل المجتمع إلى حالة شبه مثالية من الرفاه الإقتصادي و الإجتماعي بإرتفاع حجم الإنتاج و الإستهلاك و المداخل الفردية و تقدم تقني متطور يرتفع من خلاله الإنتاج الفكري و الثقافي و الأدبي و الفني للمجتمع، و قد حصرها روستو زمنياً في مدى يتراوح بين 30 إلى 100 سنة تبعاً لمعدل النمو السكاني و حجم الإنتاج الإستهلاكي.

من جانبه يفسر الإقتصادي الأمريكي كوزنتس *S. Kuznets* نظرية روستو في نظريته "الرفاه الإقتصادي" لسنة 1955 م كما في الشكل التالي:

III- انطلاق التنمية من منظور الإقتصاد الإسلامي:

1- أساسيات المنهج التنموي في الإسلام:

يستند المدخل الإسلامي للتنمية على الأسس الفلسفية التالية¹⁴:

أ- التوحيد (وحدانية الله و حاكميته) وهذا يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان وبين الإنسان و الإنسان.

ب- دور الإنسان بوصفه خليفة الله في أرضه و هذا ما يحدد منزلة الإنسان ودوره بتعيين مسؤوليات الإنسان، من حيث هو إنسان، و المسهم، والأمة الإسلامية على أنها محل هذه الخلافة.

ت- الزكاة (التطهير والنماء)، فإن مهمة جميع رسل الله كانت الإنسان في علاقاته بالله، بالإنسان، ببيئته الطبيعية، بالمجتمع و بالدولة، فالمفهوم الإسلامي للتنمية إنما يجب أن يستقي من مفهوم الإنسان في التزكية، لأنها تتوجه لمشكلة التنمية الإنسانية بكل أبعادها ولأنها معنية بالنماء و التوسع في إتجاه الكمال من خلال تطهير المواقف و العلاقات.

ث- الرقابة المزدوجة: في الإسلام النشاط الإقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة عامة، و رقابة ذاتية، والرقابة العامة وجدناها بعد الهجرة، فالرسول كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها، ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط

الاقتصادي إلى جانب الأمر المعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله عز وجل، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته، وعندما سئل الرسول عن الإحسان قال: " أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك".

2- خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

الشمول: أي شمول منهج التنمية للنواحي المادية والروحية لتحقيق المصلحة الفردية و العامة في آن واحد.

التوازن: وذلك بين كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والتوازن بين القطاعات، والتوازن بين الأنشطة الاقتصادية فلا يهتم مثلاً بزيادة الإنتاج مع سوء التوزيع الذي يشكل سبيل الإحتكار الذي تعاني معضلته الرأسمالية في كل حين¹⁵.

الواقعية: وتعني النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها، وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، لا طرح تصورات مثالية بعيدة عن إمكانية التطبيق، كما يلاحظ في بعض النظريات والنماذج التنموية، إذ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ (الأنبياء:16)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ (الدخان:38)، فالإنسان لم يخلق سدى، ولا الكون خلق عبثاً أو لعباً، فلا بد أن يستثمر الإنسان حياته لتنمية ما في الكون، وهي المتمثلة في عملية التعمير: ﴿...هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود:61).

العدالة: وتشمل جميع مناحي حياة الناس، فمثلا فرض الإسلام في الزكاة على الأغنياء مقدراً محدوداً عادلاً يكفي الفقراء ولا يضر بالأغنياء، وفي مجال التوزيع أوجد الإسلام نظاماً يحقق العدالة بين العاملين والمحتاجين، يقول تعالى: ﴿...وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة:2)، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:92)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون:52).

المسؤولية: وهي تتحدد في ثلاثة جوانب هامة:

- ✓ مسؤولية الفرد تجاه نفسه.
 - ✓ مسؤولية المجتمع تجاه بعضه البعض.
 - ✓ مسؤولية الدولة تجاه كل من الفرد والمجتمع.
- فهي بذلك مسؤولية تطال الجميع فرداً ودولةً، فلا تضحي بالفرد لصالح الدولة، ولا بالدولة لصالح الفرد، لقوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته).

الإنسانية: باعث التنمية في الاقتصاد الإسلامي ليس الربح المادي كما في الرأسمالية، ولا الاستغلال الذي تمارسه السلطة المركزية كما في الاشتراكية، وإنما غايتها الإنسان أن يكون محرراً وكرماً يعمر الأرض ويحييها بالعمل الصالح.

الاستمرارية: إنّ العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في عشية أو ضحاها، بل تأخذ زمناً يطول ويقصر على قدر عزائم الناس الساعين إليها، ولكن عملية التنمية لا تتوقف عند تحقيقها، بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن، وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حدّ السواء، بمعنى أنّ الأفراد يستنفدون أعمارهم من أجل التنمية، ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع، ﴿...هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود: 61)¹⁶.

3- الدور التنموي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي:

أ-: تمارس فريضة الزكاة دورها الهام في تمويل التنمية حيث توفر مورداً مالياً ضخماً متجدداً سنة بعد أخرى، فهي فريضة منوطة بكل مال تام مملوكاً ملكاً تاماً لمسلم حر، خال من الدين، متى بلغ النصاب، و حال عليه الحول، وفي شروط جباية الزكاة تأكيد على وفرة حصيلتها بل و تزايدها مع تقدم المجتمع.

ب- تتمتع بسعة وعائها، في ترتبط أساساً بالمال النامي أيّاً كانت صورته، ففي حين كانت الأموال في عهد الرسول ﷺ أربعة أنواع فقط: الأنعام السائمة والنقود من ذهب و فضة، الزروع والثمار،

عروض التجارة، الكنوز، إلا أن هذا الوعاء إتسع ليشمل كل مال تام تحقيقاً أو تقديرًا، وذلك أن مبدأ دوران فريضة الزكاة مع النماء وجوباً يضم على الأموال التقليدية كل ما أستحدث أو سيستحدث من أنواع الأموال وإستثماراتها، وفي ذلك مساهمة لما يفرزه التقدم وضمان لتزايد حصيلة الزكاة مع إرتفاع مستوى النشاط الإقتصادي، كذلك فإن مبدأ ربط الزكاة بالأموال النامية فعلاً أو تقديرًا يؤدي إلى تنظيم حصيلتها و لو لم يحقق الإقتصاد أرباحاً تذكر، ذلك أنها تفرض على الرصيد النقدي و لو لم يحقق ربحاً بسبب عدم إستغلاله¹⁷.

ت- إن تحديد نصاب للزكاة عند المستوى الذي لا يكفل سوى الحاجات الأساسية يضمن إنسياب حصيلة وفيرة من الزكاة و تزايدها بإنضمام أموال جديدة يتوافر لها النصاب مع بداية العملية الإنمائية و إرتفاع المستوى الإقتصادي لأعداد متزايدة من أفراد المجتمع.

ث- إن تجدد فريضة الزكاة مع بداية كل حول هجري و مع كل حصاد يوفر للتنمية مورداً منتظماً يتجدد ليس سنة بعد أخرى فحسب، إنما خلال السنة الواحدة لإختلاف بداية السنة من مركي إلى آخر، و يجب ذلك العملية الإنمائية مخاطر نقص الموارد التمويلية و خطورة إستهلاكها من الخارج مما يعرقل نمو الإستثمارات القائمة ويعوق قيام إستثمارات جديدة، بل إنه يضفي على الإقتصاد كله ثقة في الموارد التمويلية تئاًكد سنة بعد أخرى¹⁸.

IV- الفرق بين الإقتصاد الوضعي والإقتصادي الإسلامي:

1- **من حيث المقصد:** يتمثل مقصد الإقتصاد الإسلامي في إشباع الحاجات الأصلية للإنسان وتوفير حد الكفاية الكريم ليحي الناس حياة طيبة رغبة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة الله عز وجل، وبذلك فهو يهدف إلى تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان مصداقاً لقوله: ﴿...هُوَ أَشْأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَعْمَرَكُمْ...﴾ (هود 61)، وقوله كذلك: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات 56)، أما مقاصد النظام الرأسمالي فهو تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن وتكوين الثروات، بدون أي إعتبار إلى الإشباع الروحي.

2- **من حيث المنهج:** يقوم الاقتصاد الإسلامي على منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال والطيبات والأمانة والصدق والطهارة والتكافل والتعاون والمحبة والأخوة مع الإيمان بأن العمل عبادة، وأساس ذلك لقوله عز وجل: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عِبَادَهُ تَعْبُدُونَ﴾ (النحل 114)، وقوله ﷺ: "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة" (متفق عليه)، أما النظام الرأسمالي فهو يقوم على منهج الفصل بين الدين والسوق، فلا دخل للعقيدة والأخلاق بالاقتصاد، كبداً الغاية تبرر الوسيلة هذه المفاهيم وغيرها مرفوضة تماماً في الفكر الإسلامي¹⁹.

3- **من حيث التشريع:** يقوم الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الأصول والقواعد المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية: القرآن والسنة والاجتهاد الفقهاء، فهو يعمل على تحقيقها وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال وتسم قواعد الاقتصاد الإسلامي بالثبات والعالمية والواقعية..... وتأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات والوسائل، بينما يحكم النظم الاقتصادية الوضعية مجموعة من المبادئ والأسس من إستنباط وإستقراء البشر الذي يصيب ويخطئ، كما تتأثر هذه المبادئ بالإيدولوجية التي تنتهجها الحكومة سواء أكانت رأسمالية أو شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية، وعلى ذلك فهي غير ثابتة أو مستقرة، بل دائمة التغيير والتبديل، وتنتصف كذلك بالتضاد والنقص.

4- **من حيث الأساليب والوسائل:** يستخدم فقهاء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل التي تحقق المقاصد والغايات شريطة أن تكون مشروعة، وعليهم أن يأخذوا بأحدث أساليب التقنية الحديثة، فالحكمة ضالة المسلم، أينما وجدها فهو أحق الناس بها، وطبقا لهذا المفهوم نجد تشابها بين بعض الأساليب والوسائل الاقتصادية التي تستخدم في النظم الإسلامية والرأسمالية، لأن ذلك من الأمور التجريدية، والفارق الأساسي في هذا الأمر هو أن

الإسلام يركز على مشروعية الغاية ومشروعية الأساليب والوسائل، بينما لا يعتقد بذلك في النظام الإقتصادي الرأسمالي²⁰.

الخاتمة:

إن تحقيق إنطلاق التنمية الإقتصادية كان الهم الشاغل الواقف وراء مختلف النظريات الوضعية التي إهتمت بقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، والتي تؤخذ عليها سلبية مشتركة بارزة تتمثل في كونها نابعة من خلفية من القيم والتصورات التي تجد مصدرها في بيئة تختلف في خصائصها عن المجتمعات النامية ومعادلة الإنسان النفسية والاجتماعية فيها، وتبعاً لذلك فإنه لم ينجم عن تقديمها كوصفات جاهزة لإطلاق قوى النمو في هذه المجتمعات إلا مزيد من الفقر وتعميق التخلف.

ولقد بات متفقاً عليه الآن، وكما يشير إليه تقرير النمو المستدام والتنمية الشاملة الصادر عام 2008 م، أن السبيل الصحيح للتنمية إنما يكون بأسلوب مرن شامل يتخذ السياسات التنموية الملائمة لواقع البلدان المتخلفة على ضوء من واقعها وتجاربها الماضية، دون وصفات جاهزة واجبة الإلتباع، ويتسم منهج الإقتصاد الإسلامي في التنمية بنظرة متميزة في خصوصيتها عن الطرح الوضعي، تنظر إلى التنمية من مقاربة شمولية متوازنة تضع منطلقات التنمية وآلياتها في المسار الصحيح الذي يتلاءم وتحقيق سعادة الإنسان والمجتمع في آن واحد، دون نظرة تشاؤمية إلى الموارد، ولا تقديس للمادة على حساب الروح، ولا للربح على حساب القيم، ولا مثالية يستحيل تجسيدها في الواقع.

الهوامش:

¹ Stiphanie Treillet, "L'économie du développement", Armand Colin, 3^e, Paris, France, 2011, P 05.

² علي عبد القادر علي، "أهداف التنمية الدولية و صياغة السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 م، ص 06.

³ "التنمية والإسلام" الموقع الإلكتروني:

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7.&ChapterId=7.&BookId=298.&CatId=20

[.1.&startno=0](#)

- ⁴ التنمية في الإسلام، الموقع الإلكتروني: <http://newjamal.blogspot.com/2010/03/blog-post.html>.
- ⁵ كبدي سيدي أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012 م، ص 22.
- ⁶ محمد مروان السمان و محمد ظافر محبك و أحمد زهير شامية، "مبادئ التحليل الاقتصادي"، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008 م، ص 399.
- ⁷ صبحي تادرس قريصة و محمود يونس، "مقدمة في الاقتصاد"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984 م، ص 429.
- ⁸ موسى خلف عواد، "تطور الرأسمالي في البلدان النامية"، دار المنهجية، ط 01، عمان، الأردن، 2015 م، ص 41.
- ⁹ Améziane Ferguene, "Croissance Economique et Développement", campus ouvert, France, 2011, p 118.
- ¹⁰ محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الماضي والحاضر والمستقبل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008 م، ص 36.
- ¹¹ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 40.
- ¹² محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- ¹³ موسى خلف عواد، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- ¹⁴ لعسل، إبراهيم: التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996م، ص 13.
- ¹⁵ الجابري، محمد عابد: الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م، ص 49.
- ¹⁶ مصيطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، "إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل"، جامعة غرداية، 23 و 24/02/2011 م، ص 15.
- ¹⁷ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الفجر، 2006 م، ص 115.
- ¹⁸ عبد الحميد الغزالي، الانسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 14/14/1994 م، ص 60.
- ¹⁹ عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 127.
- ²⁰ أحمد نعمان، "النظرية الاقتصادية في الإسلام"، دار القلم، دبي، 1405هـ، ص 25.